كلمة المندوب الدائم للمملكة الأردنية الهاشمية لدى الأمم المتحدة

السفير وليد خالد عبيدات

في الجلسة النقاشية العامة

لمؤتمر مراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 2026

28 نيسان 2026، نيويورك – مقر الأمم المتحدة

السيد الرئيس،

أتقدم منكم سعادة الرئيس بالتهنئة على توليكم رئاسة هذا المؤتمر، مؤكداً دعم بلادي لجهودكم المقدرة في إدارة أعماله بما يعزز فرص نجاحه والتوصل إلى نتائج توافقية وآثار ملموسة. كما يضم الأردن صوته ما ورد في بيانات رؤساء المجموعة العربية وحركة عدم الانحياز، ورئيس الدورة السابعة لمؤتمر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

السيد الرئيس،

منذ انعقاد آخر دورة لمؤتمر المراجعة عام 2022، ازدادت التوترات على الصعيد الدولي، بينما تراجعت الثقة في ترتيبات الحد من التسلح واستمرت الدول الحائزة للأسلحة النووية في تحديث ترساناتها، في ظل غياب خطوات ملموسة في مجال نزع السلاح. وفي ضوء ذلك، تبرز ضرورة إعادة تثبيت الالتزامات القائمة، والحفاظ على التوازن بين ركائز المعاهدة، ومنع استمرار مزيد من التعثر.

ومن هذا المنطلق، يؤكد الأردن على النقاط الست التالية:

1. **<u>أولاً</u>: التمسك بالتنفيذ الكامل والمتوازن وغير الانتقائي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بما يحفظ التكامل بين ركائزها الثلاث وهي نزع السلاح، وعدم الانتشار، والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ونشدد على عالمية المعاهدة، وضرورة انضمام جميع الدول إليها ودون شروط مسبقة.**

2. **ثانياً: ضرورة إحراز تقدم فعلي في تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالاتفاقية خاصة أحكام المادة السادسة من المعاهدة، ورفض استمرار تحديث الترسانات النووية أو توسيع دور الأسلحة النووية في العقائد والسياسات الأمنية والعسكرية، بما في ذلك دعم الجهود الرامية إلى خفض المخاطر النووية، وتعزيز الضمانات "الأمنية السلبية" وغير المشروطة وغير التمييزية للدول غير الحائزة على الأسلحة النووية، إلى حين الإزالة التامة لهذه الأسلحة.**
3. **ثالثاً: مركزية قرار العام 1995 الخاص بالشرق الأوسط، باعتباره جزءاً أساسياً من الحزمة التي أفضت إلى التمديد غير المحدد للمعاهدة، واعتبار تنفيذه الكامل التزاما قائما لا يجوز إضعافه أو تجاوزه، كما نؤكد دعمنا لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وأن المؤتمر الأممي المعني بهذا المسار يشكل أداة داعمة ومكملة لتنفيذ قرار العام 1995، وليس بديلاً عنه.**
4. **رابعاً: ضرورة انضمام إسرائيل إلى المعاهدة كدولة غير حائزة للأسلحة النووية، وإخضاع جميع منشآتها للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.**
5. **خامساً: صون الحق غير القابل للتصرف للدول الأطراف في تطوير واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، وفقا للمادة الرابعة من المعاهدة.**
6. **سادساً: دعم الدور المحوري للوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجاليّ الضمانات والتحقق، وتعزيز برامج التعاون التابعة لها.**

ختاماً السيد الرئيس،

ترأس الأردن الدورة الأولى لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط العام 2019. واستضاف مطلع هذا العام، المشاورات الإقليمية التحضيرية لمؤتمر المراجعة. وفي هذا السياق، نؤكد أن مؤتمر إنشاء المنطقة الخالية يشكل مسارا داعما لتنفيذ قرار العام 1995، وعلى أهمية أن تنعكس هذه الحقيقة بوضوح في مخرجات مؤتمر المراجعة.

ونعرب عن تطلعنا إلى أن يتوصل هذا المؤتمر إلى توافق يترجم إلى نتائج ومخرجات عملية ومتوازنة، تعيد تثبيت الالتزامات السابقة، بما يؤكد أن العمل متعدد الأطراف ما يزال قادراً على معالجة أكثر القضايا تأثيراً على السلم والأمن الدوليين.

وشكرا السيد الرئيس.